

Distr.
GENERAL

A/52/168
S/1997/429
3 June 1997



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٣٧ و ٥٣ و ١٤٨ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة الى الأمين
العام من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيا نسخة من نص البيان الصحفي الصادر في ختام اجتماع المجلس الوزاري
لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والستين المنعقدة في مدينة
الرياض بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ برئاسة سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية
دولة قطر.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذا الخطاب ومرفقاته باعتباره وثيقة من وثائق الأمم المتحدة تحت
البنود ٣٧ و ٥٣ و ١٤٨ من القائمة الأولية ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر بن حمد آل خليفة
المندوب الدائم
رئيس المجموعة الخليجية
في الأمم المتحدة

.A/52/50 *

مرفق

بيان صحفي صادر عن وزراء خارجية دول الخليج العربية
في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧

عقد المجلس الوزاري دورته الثالثة والستين يوم السبت ٢٥ محرم ١٤١٨ هـ الموافق ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧م في مقر الأمانة العامة في مدينة الرياض برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

معالي/راشد بن عبد الله النعيمي	وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة
معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة	وزير خارجية دولة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير/سعود الفيصل	وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية
معالي/يوسف بن علوي بن عبد الله	وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان
معالي/عبد العزيز دخيل الدخيل	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت

وبحضور معالي الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات مسيرة التعاون المشترك والقضايا والأوضاع السياسية والأمنية، الإقليمية والدولية، منذ انعقاد الدورة الثانية والستين للمجلس الوزاري خلال شهر آذار/مارس الماضي.

• تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بعدوانه على دولة الكويت:

ناقش المجلس الوزاري تطورات تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت، وجدد المجلس الوزاري مواقفه الثابتة والحازمة من وجوب التزام العراق بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، والتعاون الجاد مع اللجنة الخاصة للكشف عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإعادة الممتلكات الكويتية الحكومية والخاصة، واستمرار الالتزام الكامل بدفع التعويضات، والامتناع عن القيام بأية أعمال استفزازية أو عدوانية على دولة الكويت والدول المجاورة، تنفيذاً للقرار ٩٤٩.

وعبر المجلس عن ارتياحه لتحسن الحالة المعيشية والصحية وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق نتيجة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ "النفط مقابل الغذاء".

وإذ يجدد المجلس الوزاري استعداد دوله الاستمرار في الإسهام لتقديم الدعم المطلق لجهود اللجنة الخاصة بالكشف عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ويدعو المجتمع الدولي الى الاستمرار في دعم جهود تلك اللجنة، فإنه يعرب عن تقديره للجهود المتميزة التي بذلها السفير رالف إيكويس خلال ترؤسه لأعمال اللجنة ويرحب بالسفير بتلر في توليه مهام رئاسة اللجنة ويتمنى له النجاح في جهوده.

توغل القوات التركية في الأراضي العراقية:

انطلاقاً من مواقف دول المجلس الراسخة بضرورة الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، عبر المجلس عن قلقه الشديد إزاء التحركات العسكرية التركية الأخيرة وتوغلها في شمال العراق وعبر عن قلقه لانعكاسات هذه التطورات على الأمن والاستقرار في المنطقة ولما تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. ويدعو المجلس الوزاري الحكومة التركية الى سحب قواتها الى خارج الحدود العراقية الدولية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

• قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران:

(أ) قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

استعرض المجلس الوزاري مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي الى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصراراً على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى الداعية الى حل هذا النزاع حلاً سلمياً. كما عبر المجلس الوزاري عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة وفي الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ يجدد المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس مطالبته الحكومة الإيرانية الى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد

في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

(ب) العلاقات مع إيران:

بحث المجلس الوزاري مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وانطلاقا من مواقفها الثابتة لإرساء علاقات مع إيران على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي ضوء نتائج الانتخابات الإيرانية الرئاسية، يعرب المجلس الوزاري عن أمله بأن تشهد المرحلة القادمة تطورا إيجابيا في العلاقات بين دول المجلس وإيران، ويتطلع الى أن تتخذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطوات ملموسة من أجل بناء الثقة ووضع العلاقات بين الجانبين في مسارها الصحيح وبما يحقق الأمن والاستقرار والخير والرفاه لشعوب المنطقة.

• مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

لاحظ المجلس الوزاري بقلق بالغ استمرار جمود وتدهور عملية السلام في الشرق الأوسط وازدياد خطورة تداعيات ذلك نتيجة للسياسات التعسفية والممارسات الاستفزازية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية والإصرار على إقامة مستوطنة جديدة في القدس الشريف والتوسع في المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة والتنصل من الالتزامات الخاصة بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية. إن المجلس الوزاري، انطلاقا من مواقفه المعروفة والثابتة، يجدد إدانته لهذه السياسات اللامسؤولة والممارسات اللاشرعية للحكومة الإسرائيلية، مؤكدا أن التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم بين العرب وإسرائيل يستوجب من إسرائيل الالتزام نصا وروحا بكافة الاتفاقات المبرمة والتقيد الكامل بمرجعية مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، بما يكفل عودة الحقوق المشروعة لأصحابها وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

وجدد المجلس الوزاري دعوته للإدارة الأمريكية لبذل جهود إضافية وقيادية فاعلة تعكس الالتزام الثابت بتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك استمرارا لدور الولايات المتحدة الأمريكية، كراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفق الأسس والمبادئ والضمانات المجمع عليها في إطار مؤتمر مدريد للسلام وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

كما عبر المجلس عن تقديره لجهود جمهورية مصر العربية لإنقاذ عملية السلام واستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وكذلك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومبادراته التي تضمنت النقاط العشرة لإخراج العملية السلمية من الجمود والأزمة الحرجة التي تمر بها.

كما أكد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مسيرة العمل المشترك:

أطلع المجلس الوزاري على تقارير وتوصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة وزراء الاتصالات ولجنة وزراء البيئة ولجنة وزراء الشباب والرياضة، وعلى نتائج اجتماع اللجنة العليا لمتابعة قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري، التي استهدفت تعزيز التعاون بين دول المجلس، واتخذ بشأنها التوصيات والقرارات اللازمة.

- - - - -